برنامج الأغذية العالمي
Programme Alimentaire Mondial
World Food Programme
Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثالثة

روما، ٢٢ - ٢٠٠١/١٠/٢٦

مخططات الإستراتيجيات القطرية

البند ٧ من جدول الأعمال

مقدمة للمجلس لينظر فيها

مخطط الإستراتيجية القطرية لمالي

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.3/2001/7/3
7 September 2001
ORIGINAL: FRENCH

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي في شبكة انترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb_public/EB_Home.html)

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي لينظر فيها

تدعو **الأمانة** أعضاء **المجلس** الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورة أسماؤهم أدناه، ونرجو أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات المجلس التنفيذي بفترة كافية.

مدير إقليم غرب أفريقيا (ODD): Mr. M. Aranda da Silva

موظف الاتصال (ODD): Mr T. Lecato رقم الهاتف: 066513-2370

الرجاء الاتصال بمشرف وحدة التوزيع وخدمات الاجتماعات إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي أو استلامها وذلك على الهاتف رقم: (066513-2328).

ملخـــص

تصنف مالي ضمن أقل البلدان نموا كما تصنف في فئة بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض. واحتلت المركز ١٦٥ من ١٧٤ بلدا وفقا لمؤشر التنمية البشرية الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد بلغ نصيب الفـــرد من الناتج المحلي الإجمالي ٢٦٧ دولارا. ويتسم سكانها بضعف كثافتهم (نحو ٧،٥ في المائة في الكيلو متر المربع) وهم من سكان الأرياف بصفة أساسية (بنسبة ٧١ في المائة) ويتسم إجمالي الناتج المحلي فيها الذي يحقق القطـــاع الأول (الزراعة والمعادن) القسط الأوفر منه بضعف شديد إزاء الكوارث الطبيعية (ولاسيما موجات الجفاف) التـــي تضرب البلاد بانتظام. وحسب منظمة الأغذية والزراعة، بلغ مؤشر انعدام الأمن الغذائي للأسر، في الفترة ١٩٩٣-١٩٩٥، ٧١،٦ في المائة. ويفوق مستوى انعدام الأمن الغذائي للأسر في الأوساط الريفية (٧٤ في المائة) نظيره في المناطق الحضرية.

وتكمن رسالة برنامج الأغذية العالمي في مالي خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٧ في مواصلة تقديم المعونة للمجتمعـــات المحلية التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي وذلك بغية تخفيض مستوى ضعفها من خلال تعزيز ما لديها من قدرات وما تملكه من وسائل لوضع استراتيجيات أفضل للتصدي ومن ثم المساهمة في تحقيق الهدف الوطني المتمثل فـــي القضاء على الفقر. وستتركز الأنشطة على سبيل الأولوية على ثلاث من الأولويات الخمسة الاستراتيجية في سياسة **البرنامج** الرامية إلى تحفيز التنمية وهي: (١) وتمكين صغار الأطفال والحوامل والمرضعات من تلبية احتياجاتـــهم التغذوية الخاصة؛ (٢) وتخفيف حدة آثار الكوارث الطبيعية، (٣) الاستثمار في رأس المال البشري بفضل التعليـــم، وستعدل الأهمية النسبية لأنشطة البرنامج لصالح قطاع التعليم (مع الاستمرار في الاهتمام بالفتيات) وقطاع الصحـــة والتغذية.

وستقتصر الأنشطة في المستقبل على أفقر فئات السكان التي تحد عوامل اقتصادية واجتماعية ثقافيـــة مـــن فـــرص حصولها على القدر الكافي من الأغذية وتمثل المعونة الغذائية بالنسبة لها أهمية نسبية بوصفها عاملا من عوامـــل التنمية. وستوجه الأنشطة إلى مناطق موبتي وغاو وتمبكتو وكيدال وإلى الأجزاء الشمالية من منطقتي كايس وكولي كورو.

وقد أعد مخطط هذه الإستراتيجية القطرية في أعقاب مشاورات شارك فيها عدد كبير من ممثلي الجهات المســـتفيدة والهيئات الحكومية وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة. وقـــد تـــم تنســـيق العمليـــة ومواءمتها مع خطة الأمم المتحدة الإطارية المقبلة لتقديم المساعدة الإنمائية لمالي والتي سيتم الفراغ منها في شـــهر نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠١.

مشروع القـــرار

وافق المجلس على الاستراتيجية القطرية لمـــالي (الوثيقـــة WFP/EB.3/2001/7/3) وأذن للأمانـــة أن تمضي قدما في إعداد البرنامج القطري الذي ينبغي أن تراعى فيه الملاحظات التي أبداها المجلس.

انعدام الأمن الغذائي والفقراء الجوعى

الظروف الاقتصادية والاجتماعية

١- مالي بلد غير ساحلي يبلغ عدد سكانه ٩,٨ مليون نسمة (١٩٩٨)، ويندرج في فئة أقل البلدان نموا وهو من أفقر البلدان في العالم ويحتل المرتبة ١٦٥ من ١٧٤ بلدا حسب مؤشر التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠٠٠. وكثافة السكان فيه ضعيفة (نحو ٧,٥ نسمة في الكيلو متر المربع الواحد) وينتمي أغلب سكانه إلى فئة السكان الريفيين (٧١ في المائة). ويقدر أن ٦٩ في المائة من السكان يعيشون تحت خط الفقر ويتركزون في المناطق الريفية (٧٤ في المائة في عام ١٩٩٨) وأغلبهم من النساء.

٢- وفي عام ١٩٩٨ بلغت تقديرات إجمالي الناتج المحلي ٢٧٦ دولارا في العام. وهو شديد الاعتماد على المعونة الدولية (١٥-٢٥ في المائة من إجمالي الناتج المحلي خلال عقد التسعينات) وعلى ما ينتجه القطاع الزراعي (قرابة نصف إجمالي الناتج المحلي). وخلال الفترة الممتدة من عام ١٩٨٥ إلى عام ١٩٩٩، انتعش الاقتصاد وبلغ معدل نمو إجمالي الناتج المحلي ٣،٥ في المائة في المتوسط سنويا. وبلغ نمو القطاع الزراعي في المتوسط ٣،٩ في المائة خلال الفترة ذاتها. ويعزى ارتفاع الإنتاج إلى حد كبير إلى قيام مالي، خلال السنوات الخمسة عشرة المنصرمة، بتطبيق سياسات إصلاح هامة في القطاع الزراعي وإلى هطول الأمطار بغزارة في السنوات الأخيرة. وفضلا عن ذلك، تعزى هذه الزيادة، في المقام الأول، إلى توسيع مساحة الأراضي المزروعة وإلى ارتفاع الإنتاجية. بيد أن معدل النمو قد ينخفض، في عام ٢٠٠١، إلى ١,٣ في المائة بسبب انخفاض إنتاج الحبوب بنسبة ١٧,٥ في المائة وانخفاض إنتاج القطن بنسبة ٥٠ في المائة.

٣- ويستخدم القطاع الزراعي ٨٠ في المائة من السكان النشطين. ورغم أن الإمكانات الزراعية هائلة (١٣,٦ مليون هكتار من الأراضي القابلة للزراعة، منها ٢،٢ مليون من الأراضي المروية التي يتفاوت توزيعها بين مختلف أنحاء البلاد) فإن نسبة الأراضي القابلة للزراعة المستغلة تقل عن ٣٥ في المائة ويعاني أغلبية السكان من انعدام الأمن الغذائي.

٤- والإنتاج الزراعي رهين إلى حد كبير بتقلبات المناخ، وهو يتفاوت ضعفا وقوة حسب غزارة الأمطار وأوقات وأماكن هطولها والمخاطر الحقيقية الكامنة في حدوث الكوارث الطبيعية (الجفاف والجراد) التي يتعرض لها البلد. ويتكرر هبوط الأمطار بمعدل غير كاف بصورة مألوفة في مالي ويتعرض شمال البلاد لفترات جفاف أكثر تواترا من جنوبها.

٥- ويتكون إنتاج الحبوب أساسا من الذرة والذرة البيضاء (٦٠ في المائة) يليها الأرز والذرة الشامية والفونيو والقمح. وخلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٨، غطى هذا الإنتاج ٩٥ في المائة من احتياجات البلاد الكلية، وكانت نسبة الواردات نحو ٣ إلى ٥ في المائة. ويصدر قسط من هذا الإنتاج (الحبوب الجافة) نحو عدد من بلدان دون الإقليم. بيد أن الإحصاءات الدقيقة لا تتوافر عن حجم تبادل الحبوب مع البلدان المجاورة. وتشير أكثر التقديرات رواجا إلى أن الحجم السنوي يبلغ ٢٠ ٠٠٠ إلى ٢٥ ٠٠٠ طن.

٦- وأعمار السكان صغيرة نسبيا (تقل أعمار ٥٠ في المائة منهم عن ١٥ سنة) ونسبة نموهم عالية (٢,٩ في المائة في العام) وأغلبهم من الأميين (٦٢ في المائة). ولايزال معدل التعليم الإجمالي ضعيفا في المستوى الابتدائي رغم

إحراز بعض التقدم في هذا المضمار: إذ ارتفع من ٣٩ في المائة في عام ١٩٩٤ إلى ٥٥ في المائة في عام ٢٠٠٠، ولايزال الفارق كبيرا بين الأولاد (٦٠ في المائة) والبنات (٤٣ في المائة).

٧- وفي مضمار الصحة، يصل معدل وفيات الأمهات (٥٧٧ في كل ١٠٠ ٠٠٠ حالة ولادة) والأطفال مستوى شديد الارتفاع. ويتبين من الاستقصاء الديموغرافي والصحي الذي أجري خلال عامي ١٩٨٩-١٩٩٦، أن معدل وفيات الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ٥ سنوات يقدر بنحو ٢٥٢ في كل ١ ٠٠٠، وهو أعلى المعدلات المسجلة في المنطقة دون الإقليمية. ويعزى أكثر من ٥٠ في المائة من حالات الوفاة هذه إلى سوء التغذية. وفي عام ١٩٩٦، كان ٣٠ في المائة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٣ و٣٦ شهرا يعانون من سوء التغذية المزمن و٢٣ في المائة من سوء التغذية الحاد بينما تعاني ١٦ في المائة من النساء من سوء التغذية (٢١ في المائة في الأوساط الريفية). ولا يشمل التحصين الكامل سوى ثلث الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٢ و٢٣ شهرا.

خصائص انعدام الأمن الغذائي

٨- توجد في مالي ثلاث مناطق زراعية إيكولوجية شديدة التباين هي: المنطقة الصحراوية في الشمال، والمنطقة الساحلية في الشرق والوسط، والمنطقة السودانية في الغرب والجنوب. وتتراوح تساقطات الأمطار السنوية بين ١٠٠ ملليمتر في الشمال و١ ٧٠٠ في المنطقة السودانية.

٩- وحسب النتائج الأولية التي توصل إليها تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها الذي أجراه **البرنامج**، تواجه مالي نوعين من المشكلات هما: (١) عجزها عن أن توفر لكل أسرة احتياجاتها من المواد الغذائية من حيث الكم والنوع (مشكلة الحصول على المواد الغذائية)؛ (٢) لا تستفيد الأسر بصفة كاملة مما تحتوي عليه الأغذية التي تستهلكها من عناصر تغذوية (مشكلة الاستخدام).

⇦ *توافر الأغذية*

١٠- كان معدل النمو السنوي لإنتاج الحبوب للفرد، خلال السنوات العشر المنصرمة، متواضعا (أقل من ١ في المائة). ونتيجة لذلك يعتبر توافر المواد الغذائية للفرد، على الصعيد الوطني، مناسبا (٢١٧ كيلو غراما للفرد في الأوساط الريفية و١٥٥ كيلوغراما للفرد في الأوساط الحضرية). وتحقق منطقتان (هما سكاسو وسيغو)، حيث يقيم ٣٨ في المائة من سكان البلاد الريفيين، ٥٥ في المائة من الإنتاج الكلي للحبوب. أما في المناطق الساحلية، فيعتمد إنتاج الحبوب اعتمادا كبيرا على تفاوت تساقطات الأمطار. ولذلك فإن إنتاج الحبوب في مناطق كايس وموبتي وتومبكتو وغاو وكيدال وشمال كولي كورو لا يفي باحتياجات السكان.

⇦ *فرص الحصول على الأغذية*

١١- تبيني من دراسة استقصائية أجريت في عام ١٩٩٨ بشأن ميزانية الاستهلاك لدى الأسر أن ٦٩ في المائة من سكان مالي في عداد الفقراء. وتؤثر حالة الفقر هذه تأثيرا مباشرا على قدرة الأسر على الحصول على الأغذية اللازمة لاستيفاء احتياجاتها الدنيا من الاستهلاك.

١٢- وفي المناطق الشمالية من البلاد يمتص الإنفاق الأسري على الأغذية نحو ٩١ في المائة من الدخل (٧٧,٦ في المائة في المناطق الجنوبية). وعلى الصعيد الوطني، يمثل الاستهلاك الذاتي للحبوب ٧٥ في المائة من الاستهلاك الكلي للحبوب، بينما يتم شراء النسبة المتبقية (٢٥ في المائة). وفي مناطق كايس وموبتي وتومبكتو وغاو، لا يغطي

استهلاك الحبوب سوى ٢٠ إلى ٤٠ في المائة من الاحتياجات. وتدل هذه المؤشرات على أن انعدام الأمن الغذائي يستفحل بصفة خاصة في أشد المناطق فقرا التي يقل فيها الإنتاج الزراعي المحلي عن الحاجة أيضا.

١٣- وتتسم الأنشطة المدرة للدخل التي تمارسها الأسر الريفية بأن نطاقها شديد الضيق. وتشكل المبالغ التي يرسلها المهاجرون وما تدره تربية المواشي مصادر الدخل التقليدية الرئيسية لديهم. وفي المناطق التي تعاني من عجز الحبوب بصفة مزمنة، توفر الموارد المالية المستمدة من الهجرة قسطا كبيرا من فرص حصول الأسر على المنتجات الغذائية وتمكنها أيضا من سد احتياجاتها غير الغذائية (الألبسة والصحة وما إلى ذلك). بيد أن الموارد المستمدة من الهجرة لا تكفي في كثير من الأحوال لسد الاحتياجات الغذائية، لاسيما عندما تكون الهجرة موسمية. وتتركز المحاصيل النقدية (القطن والسكر والفول السوداني) في الجنوب في مناطق سيغو وسيكاسو وكولي كورو.

١٤- ولتربية المواشي في مالي وظيفة اجتماعية أولا بوصفها رمزا للثراء ثم هي احتياطي غذائي في المرتبة الثانية ومصدرا للدخل في المرتبة الأخيرة. ولئن تم تقدير مقدار الحبوب الذي يمكن أن تحصل عليه إحدى الأسر التي تربي الماشية مما تملكه من قطعان، فإن تربية المواشي تصبح أكثر أهمية من الزراعة في المناطق شبه القاحلة الواقعة في الشمال (تومبكتو وغاو وكيدال). غير أن الأنشطة الرعوية أخذت، بفعل عملية التصحر، تتجه نحو الجنوب بحثا عن مراعي أفضل وعن مصادر للمياه مما أدى إلى استفحال انعدام الأمن الغذائي في المناطق الشمالية.

⇦ *استخدام الأغذية*

١٥- تعاني جميع مناطق مالي من سوء استخدام ما قد يتوافر من أغذية تستهلكها الأسر. وحتى في الجنوب (سيكاسو وسيغو) حيث يتوافر قسط كبير من الأغذية، يعاني الأطفال والحوامل بصفة خاصة من سوء التغذية. ويعزى ذلك من جهة إلى الممارسات الغذائية السيئة التي يتبعها السكان حيث يفتقر النظام الغذائي الذي تتبعه الأسر إلى التنويع إلى حد كبير على سبيل المثال. فهو يتكون أساسا من الحبوب التي تزودهم بنسبة ٧٥ في المائة من السعرات المستهلكة. وهناك إلى جانب ذلك، الممارسات السيئة فيما يتعلق بإرضاع الأطفال من سن الولادة إلى ٣٦ شهراً وفطامهم. وتظل الحالة الصحية مثيرة للقلق بسبب ضآلة فرص الحصول على مياه الشرب وعلى خدمات الإصحاح والصحة، مما يؤدي إلى وقوع إصابات كثيرة بالملاريا وأمراض الجهاز التنفسي وأمراض الإسهال وسوء التغذية (إصابة الحوامل بفقر الدم والأطفال بنقص المغذيات الدقيقة).

١٦- وفي ضوء التحليل المذكور أعلاه، يمكن القول بأن الأغذية تتوافر بصفة عامة بدرجة معقولة على الصعيد الوطني. بيد أن حالات قصور وقتية يمكن أن تحدث عند وقوع تقلبات مناخية أو بسبب الكوارث الطبيعية. أما المشاكل الرئيسية المتعلقة بانعدام الأمن الغذائي فتتمثل، على الصعيد الوطني والعام، في فرص حصول الأسر على الأغذية واستخدامها لها.

السكان المعنيون

١٧- يتبين من التحليل وجود منطقتين كبيرتين معرضتين للأخطار هما: (١) المناطق الزراعية الرعوية التي تسقط فيها كميات ضئيلة من الأمطار وبصفة غير منتظمة وتكون فيها الموارد الطبيعية محدودة؛ (٢) المناطق الرعوية التي تسود فيها الهجرة الموسمية وتتسم بدرجة كبيرة من تدهور البيئة وبضعف القدرة على الاضطلاع بأنشطة مدرة للدخل.

١٨- ولتحسين درجة الأمن الغذائي لدى سكان أشد المناطق ضعفا، يمكن أن تساهم المعونة الغذائية التي يقدمها **البرنامج** إلى حد كبير في إيجاد حل لمشكلات الحصول على الأغذية واستخدامها. وفي الوقت نفسه، يمكن أن تساعد المعونة الغذائية على تحسين أداء نظم الإنتاج.

١٩- وفي مناطق الضعف التي حددها **البرنامج** تعاني الفئات الاجتماعية التالية من انعدام الأمن الغذائي:

- الأسر التي تحصل على قدر محدود من الأراضي ومن المواشي (الأسر التي تعولها المرأة)؛
- الأسر التي تكون قدراتها على الاضطلاع بأنشطة مدرة للدخل ضعيفة (الأسر التي لا تكون لها موارد مالية)؛
- الأطفال والحوامل.

أولويات الحكومة وسياساتها الرامية إلى محاربة الفقر وانعدام الأمن الغذائي

السياسات العامة

٢٠- يلخص الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر بحلول عام ٢٠١٥ الذي تم إعداده في إطار مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وبمشاركة البنك الدولي، إستراتيجية الحكومة لمكافحة الفقر. وقد كان هذا الإطار موضع مشاورات واسعة النطاق داخل الإدارة والمجتمع المدني والجهات المانحة. وهو يستند إلى منهجية متكاملة تضع تقليص الفقر في إطار استراتيجية شاملة للتنمية الاقتصادية في الأجل الطويل. وبجانب السياسات الهيكلية، تواصل الحكومة اتباع السياسات القطاعية التالية ضمن أمور أخرى:

- **التنمية الريفية**: الاستمرار في اتباع سياسة الاستصلاح المائي والزراعي بغية تحسين الأمن الغذائي ورفع دخول الفقراء؛
- **التعليم**: زيادة معدل الالتحاق بالمدارس في التعليم الأساسي من ٥٥ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٦٢ في المائة على الأقل في عام ٢٠٠٢، ومعدل محو أمية الكبار من ٣١ في المائة إلى ٣٦ في المائة في الفترة نفسها؛
- **الصحة**، ومياه الشرب والإصحاح: تعتزم الحكومة رفع معدل الأطفال المحصنين تحصينا كاملا إلى ٨٠ في المائة وإلى خفض نسبة الوفيات الناجمة عن الملاريا وأمراض التنفس الحادة وأمراض الإسهال إلى ٥٠ في المائة بين الأطفال من سن الولادة إلى ٥ سنوات وإلى خفض الإصابة بفيروس نقص المناعة المكتسبة/مرض الأيدز من ٣ إلى ٢ في المائة؛
- **التغذية**: تسعى الحكومة إلى تخفيض معدلات الإصابة بالأمراض ومعدلات الوفاة الناجمة عن نقص المغذيات الدقيقة بين الفئات المستفيدة وإلى تخفيض سوء التغذية المتسم بنقص البروتين والطاقة بنسبة ٣٠ في المائة بين الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ٥ سنوات وتلاميذ المدارس الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ و١٢ عاما؛
- **البيئة**: ستواصل الحكومة، ضمن أمور أخرى، تنفيذ مشروعات في مجالات المحافظة على الموارد الطبيعية ومكافحة زحف الرمال والتصحر.

٢١- وتندرج كل هذه السياسات في إطار تنفيذ برنامج اللامركزية الذي يوزع الاختصاصات بين الدولة والمجتمعات المحلية. وسيتيح برنامج التنمية المؤسسية أيضا الفرصة لتخفيف الاختناقات الإدارية في إطار عملية إحلال اللامركزية.

سياسات الأمن الغذائي

٢٢- أنشأت الحكومة والجهات المانحة في عام ١٩٨١ إطارا للتشاور والعمل المشتركين في نطاق برنامج إعادة هيكلة أسواق الحبوب يقوم فيه **البرنامج** بدور المنسق بين الجهات المانحة وبمهام الأمانة الدائمة. ويهدف هذا البرنامج الذي أنشئ في خضم الأزمة الغذائية ويتم تمويله بأموال نظيرة للمعونة الغذائية غير الموجهة، في المقام الأول إلى تحسين درجة الأمن الغذائي بين السكان مستعينا في ذلك، في المقام الأول، بتحرير أسواق الحبوب وما سينجم عنه من تأثير إيجابي على إنتاج المواد الغذائية.

٢٣- وفي الوقت نفسه، يسر برنامج إعادة هيكلة أسواق الحبوب إنشاء نظام للأمن الغذائي يتألف من الآليات التالية: نظام الإنذار المبكر، ومرصد الأسواق الزراعية، والمخزونات الوطنية لكفالة الأمن الغذائي، وتمول هذا النظام الحكومة والجهات المانحة من خلال برنامج إعادة هيكلة أسواق الحبوب ويديره مكتب المنتجات الزراعية في مالي. وستتحدد استمرارية البرنامج من خلال قيام الحكومة بالتدرج بتحمل تكاليف تشغيل هياكل البرنامج.

سياسات المعونة الغذائية

٢٤- تندرج أغلب سياسات المعونة الغذائية التي تتبعها الحكومة في إطار برنامج إعادة هيكلة أسواق الحبوب. وتمثل اللجنة التي تتولى توجيه نظام الأمن الغذائي وتنسيقه الهيئة الرئيسية للتشاور بشأن البرنامج وتوجيهه. ويجتمع في إطار هذه اللجنة الخاضعة لسلطة وزارة الاقتصاد والمالية التي تتولى أيضا مهمة الإشراف على برنامج إعادة هيكلة أسواق الحبوب، بانتظام جميع الوزراء المعنيين بالأمن الغذائي ورؤساء البعثات الدبلوماسية المشاركة في برنامج إعادة هيكلة أسواق الحبوب. وتتم أنشطة هذا البرنامج من خلال القيام بعمليات توزيع مجانية أو عمليات بيع مدعومة.

٢٥- أما المعونة الغذائية غير الموجهة، فيتولى برنامج الأغذية العالمي توزيعها في المقام الأول في إطار برنامجه القطري. ويشكل نظام التشاور المستمر بشأن برنامج إعادة هيكلة أسواق الحبوب إطارا للتنسيق وضمانا يكفل اتساق المعونة غير الموجهة التي يمنحها الشركاء المختلفون مع سياسة الحكومة. ويتيح حجم المخزون الوطني لكفالة الأمن الغذائي للبلد الفرصة لمواجهة الأزمات الغذائية الطارئة التي تحدث في أماكن محددة كما يمكنه، في حالة حدوث أزمة رئيسية، من تنظيم استجابة أولى ريثما يتم استيراد كميات كبيرة من المواد الغذائية.

تقييم النتائج التي حققها البرنامج حتى الآن

البرنامج القطري الحالي ومكوناته

٢٦- يتضمن البرنامج القطري الأول (١٩٩٩-٢٠٠٢) أربعة أنشطة رئيسية ترمي إلى تمكين المعونة الغذائية التي يقدمها **البرنامج** من المساهمة في تحقيق أهدافه وهي: تقديم المساعدة إلى المقاصف المدرسية وإلى التنمية الريفية وإلى قطاعي الصحة/التغذية وإلى نظام الأمن الغذائي والتأهب لمواجهة الطوارئ.

٢٧- وخلص تقييم خارجي للبرنامج القطري في مالي، أجري في شهر يناير/كانون الثاني ٢٠٠١، إلى أن للبرنامج توجه استراتيجي يستهدف إلى أشد المناطق والفئات ضعفا ويرمي كذلك إلى اتقاء الكوارث وتخفيف وطأتها، وأنه يتسم بقدر كبير من الانسجام. بيد أن الأهداف العامة للبرنامج شديدة التعميم. فالروابط المنطقية بين الأهداف المباشرة والأهداف الأعم التي تسعى الأنشطة إلى تحقيقها لم تحدد بصورة جيدة. ولذلك فقد تعذر تحديد فعالية الأنشطة التي تم الاضطلاع بها.

٢٨- وقد لاحظت البعثة أن الأنشطة الأربعة الرئيسية لم توضع، فيما يبدو، بطريقة يكمل بعضها بعضا إلا من الناحية الجغرافية وإن كانت تحتوي على جوانب متكاملة. ومن الناحية الاستراتيجية لاحظت البعثة أن الأنشطة تندرج جميعها في إطار الإستراتيجية الوطنية للتنمية؛ وأنها تندرج تماما في برامج الوزارات المعنية المنفذة لها. واقترحت اللجنة أن يتم إعداد مخططات الإستراتيجيات القطرية والبرامج القطرية المقبلة وفق نهج برنامجي وليس على أساس سلسلة من المشروعات المنفصلة. كما ينبغي أيضا تحديد أهداف البرامج والعناصر المكونة له وتقديرها من حيث الكم قدر المستطاع. وتجدر الإشارة، إلى أن المكتب القطري قد أدخل تعديلات على الأنشطة حتى تكون متسقة مع سياسة **البرنامج** الرامية إلى تحفيز التنمية، رغم أن جميع الأنشطة، على وجه التقريب، قد أعدت قبل وضع هذه السياسة.

٢٩- وفي الختام، خلصت البعثة إلى أن المعونة الغذائية المقدمة لمالي تتمتع بميزة نسبية لا جدال فيها في ثلاثة مجالات مؤكدة هي: (١) دعم قطاع التعليم بغية رفع معدل التسجيل والالتحاق مع التركيز على الفتيات سعيا إلى تحقيق التكافؤ مع أعداد الفتيان في نهاية المطاف؛ (٢) دعم برامج استصلاح الأراضي الزراعية ووسائل الري وصون وتجديد التربة والمياه وحماية الأراضي القابلة للزراعة؛ (٣) الوقاية من الأزمات الغذائية والتأهب لإدارتها (تقديم المساعدة لبرنامج إعادة إصلاح أسواق الحبوب). وخلصت بعثة التقييم أيضا إلى ضرورة مواصلة إيلاء اهتمام خاص بالتدابير الرامية إلى تصحيح أوجه التفاوت بين الرجال والنساء في مجال التنمية الاقتصادية الإقليمية في المناطق التي تنفذ فيها الأنشطة.

توجهات معونة البرنامج في المستقبل

٣٠- روعيت في إعداد المخطط الحالي للإستراتيجية القطرية لمالي الذين ينتمي إلى الجيل الثاني الدروس المستخلصة من تنفيذ البرنامج القطري الحالي ومن تقييمه. وقد وضعت هذه الاستراتيجية في سياق الإعداد الجاري للحصيلة القطرية المشتركة للأمم المتحدة وخطة الأمم المتحدة الإطارية الثانية للمساعدات الإنمائية. وهي أيضا ثمرة عملية تشاركية تمثلت في عقد حلقات عمل وحلقات دراسة شارك فيها ممثلون للحكومة ولهيئات الأمم المتحدة الأخرى وللمانحين الثنائيين وللمنظمات المجتمعية والمنظمات غير الحكومية والمستفيدين. وتم التوصل، في هذه المناقشات بشأن مسائل السياسات الغذائية، إلى توافق في الآراء بصدد الأهداف الإستراتيجية ونطاق الأنشطة التي يمكن **للبرنامج** أن يضطلع بها في المستقبل في مجال المساعدة الإنمائية وطبيعة هذه الأنشطة. وسيتيح اتباع هذا النهج التشاركي تحقيق التفاعل بين مختلف الأنشطة في البرنامج المقبل.

٣١- ويظل الهدف الذي تسعى معونة **البرنامج** إلى تحقيقه في الأجل الطويل يتمثل في تخفيض درجة تعرض الأسر المعدمة لانعدام الأمن الغذائي ومن ثم تهيئة الظروف اللازمة لبدء عملية التنمية في الأجل الطويل. وستساهم استراتيجية **البرنامج** التي ترمي إلى تخفيف وطأة الجوع الموسمي والمزمن على الأسر الفقيرة بتعزيز قدراتها على

التصدي للتأثيرات الناجمة عن الكوارث الطبيعية، في تحقيق الهدف الوطني المتمثل في مكافحة الفقر وإزالة أوجه التفاوت بين الرجال والنساء.

المستفيدون

٣٢- واستنادا إلى النتائج الأولية التي خلص إليها تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها في مالي، ينبغي أن تظل المعونة الغذائية التي يقدمها **البرنامج** توجه إلى السكان الريفيين في المنطقة الساحلية (موبتي وتومبكتو وغاو وكيدال)، وهي منطقة لا تتمتع إلا بموارد طبيعية محدودة للغاية وهشة بسبب ضآلة سقوط الأمطار فيها وعدم انتظامها، كما أن الرعي يمثل النشاط السائد فيها. وخلص التحليل أيضا إلى ضرورة توجيه المعونة الغذائية إلى الجزء الشمالي من منطقتي كايس وكولي كورو وهما تنتميان أيضا إلى المنطقة الساحلية وتعانيان من العقبات نفسها رغم توافر الفرص فيهما للجمع بين الإنتاج الحيواني والزراعة المطرية (انظر الخريطة الواردة في الملحق).

٣٣- وعلى نحو ما أشير إليه من قبل، تعزى أسباب التعرض إلى انعدام الأمن الغذائي في هذه المناطق في المقام الأول إلى مشكلات الحصول على الأغذية واستخدامها. فموارد الدخل محدودة للغاية بسبب ضعف الفوائض التي تستطيع الأسر الريفية الفقيرة تحقيقها من إنتاجها وانعدام الموارد البديلة للعمل وإدرار الدخل على نحو شبه تام. وفي الوقت نفسه، يتسم استخدام الأغذية المتوافرة بكميات محدودة جدا بعدم الفعالية بسبب العادات الغذائية السيئة (لاسيما بين الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ٣٦ شهرا والحوامل والمرضعات) وبسبب تفشي الأمراض بنسبة عالية جدا.

٣٤- ويتبين من التحليل السابق ذكره أن الأطفال في سن الدراسة والأطفال الذين يعانون من سوء التغذية وتقل أعمارهم عن ٥ أعوام والمرضعات والحوامل اللاتي يتهددهن خطر سوء التغذية والأسر المعدمة التي تحتاج إلى إيجاد سبل أخرى لكسب عيشها هي الفئات التي يمكن لمعونة **البرنامج** أن تقلل درجة ضعفها. وسيتم تحديد معايير اختيار المستفيدين بصورة أكثر إحكاما عند تنفيذ البرنامج القطري وفي ضوء النتائج التي توصلت إليها دراسة تم الفراغ منها قبل وقت قريب عن تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها. وسيظل تحديد المستفيدين من المعونة الغذائية يتوخى قدرا من المرونة حتى يتسنى التنسيق أو البرمجة المشتركة مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى التي تعكف في الوقت الراهن على تحديد أنشطتها في نطاق الخطة الإطارية.

تحديد مجالات الأنشطة الرئيسية

٣٥- نظرا للخصائص التي تتميز بها حالة انعدام الأمن الغذائي في مالي في الوقت الراهن، فإن بوسع المعونة الغذائية التي يقدمها **البرنامج** أن تسعى إلى مكافحة الجوع في الأجل القصير (الأطفال في سن الدراسة ومعالجة أوضاع الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية والعمل على تغيير الممارسات ذات الصلة الوثيقة بالتغذية وبالصحة التي تتبعها الفئات الضعيفة وذلك من خلال الالتحاق بالمدارس وبفضل خدمات الصحة. وبوسع المعونة التي يقدمها **البرنامج** أن تساعد أيضا مساعدة كبيرة في تحسين فرص الحصول على الغذاء وذلك بإتاحة فرصة التدريب على الأنشطة المدرة للدخل وإدارة الموارد الطبيعية بقدر أكبر من الكفاءة ولاسيما بالنسبة للنساء.

٣٦- وعليه تعتزم الاستراتيجية تكريس الموارد الغذائية المتاحة في إطار البرنامج المقبل لأنشطة رئيسية ثلاثة هي: تقديم المساعدة لقطاع التعليم الابتدائي (٤٥ في المائة)؛ المساعدة الرامية إلى مواجهة الكوارث الطبيعية وتخفيف وطأتها على نحو أفضل (٣٥ في المائة)؛ تقديم المساعدة إلى برامج صحة الأمومة والطفولة (٢٠ في المائة). واستنادا

إلى البيانات التي تم الحصول عليها في تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها السابق، ستحظى القطاعات الاجتماعية بقدر أكبر من العناية (٦٥ في المائة).

٣٧- وتجدر الإشارة إلى أن **البرنامج** قد أعد العدة للقيام بأنشطة ممتدة للإغاثة والإنعاش وذلك بسبب الحالية السياسية التي لاتزال غير مستقرة في بعض المناطق الواقعة في شمال البلاد. ورغم أن هذه العملية ستنتهي قبل عام ٢٠٠٣، فمن المحتمل أن تظل الأسباب التي دعت إلى تنفيذها قائمة بعد تلك الفترة. وعليه ينبغي أن يؤخذ ذلك في الحسبان عند إعداد البرنامج المقبل.

⇦ *دعم التعليم الأساسي*

٣٨- ستمكن المساعدة المقدمة للتعليم الابتدائي الأسر الفقيرة من الاستثمار في رأس المال البشري بفضل التعليم والتدريب وهو مجال من المجالات ذات الأولوية في سياسة **البرنامج** الرامية إلى تحفيز التنمية. ويندرج هذا النشاط في إطار البرنامج العشري للتنمية والتعليم الذي يروم تيسير فرص الحصول على التعليم وتحسين نوعيته.

٣٩- وتتمثل الأهداف الرئيسية التي تسعى معونة **البرنامج** إلى تحقيقها فيما يلي:

- رفع معدل الالتحاق بالمدارس بين الأطفال الذين يعيشون في المناطق الريفية المستفيدة حيث يتسم معدل التمدرس بالضعف؛
- كفالة المواظبة في المدارس المستفيدة ورفع درجتها؛
- تقديم التغذية التكميلية المناسبة للأطفال سعيا لتحسين قدرتهم على الاستيعاب؛
- تيسير فرص التسجيل والانتظام في الدراسة، لاسيما بالنسبة للفتيات اللاتي تتراوح أعمارهن بين ٦ و ١٤ سنة.

٤٠- وستتكون المعونة الغذائية من وجبة يومية تقدم إلى جميع الأطفال في المدارس المختارة. أما أطفال السكان الرحل، فستقدم لهم وجبتان في اليوم إذ أنهم يمضون وقتا أكبر في المدرسة ويقيمون عادة مع أسر قبلت أن ترعاهم في غياب آبائهم وأمهاتهم لرعاية قطعانهم والبحث عن المراعي. وستحظى مواظبة الفتيات بشكل منتظم على الدراسة بتشجيع خاص من خلال تقديم حصة غذائية عائلية جافة مرة في الشهر.

٤١- ولن يتيسر الاضطلاع بهذا النشاط ما لم تتعاون وزارة التربية والسلطات المحلية والمجتمعية والمجتمعات المحلية المستفيدة تعاونا وثيقا في توفير الموارد الأخرى (على سبيل المثال المعلمون والفصول الدراسية الإضافية) اللازمة لتحسين نطاق التعليم ورفع درجة جودته. وسيكون البرنامج العشري للتنمية والتعليم، بمساعدة الجهات المانحة وهيئات الأمم المتحدة الأخرى، الإطار المؤسسي المكلف بتحقيق التكامل بين هذه الأنشطة المختلفة.

٤٢- ومن اللازم أيضا القيام بحملات لتوعية المجتمعات المحلية وتعبئتها وتنظيمها. وستشجع المنظمات غير الحكومية التي تتوافر لديها القدرات اللازمة إنشاء اللجان المحلية لإدارة المقاصف المدرسية والمشاركة في تنفيذ استراتيجية البرنامج العشري للتنمية والتعليم. وينبغي أن يحظى تعليم الفتيات في المجتمعات المحلية بعناية خاصة.

⇦ *اتقاء الكوارث وتخفيف وطأتها*

٤٣- تنسجم المساعدة التي يقدمها **البرنامج** في هذا المضمار مع أولوية سياسته الرامية إلى تحفيز التنمية، والمتمثلة في تخفيف وطأة الكوارث الطبيعية في المناطق المعرضة للأزمات بصورة متكررة.

٤٤- وتكمن الأهداف المباشرة التي يسعى النشاط إلى تحقيقها فيما يلي:

- إنعاش ما بحوزة المستفيدين من موارد طبيعية منتجة وإدارتها بنحو أفضل، لاسيما المياه والأراضي؛
- سد النقص الغذائي الذي تعاني منه الأسر موسميا؛
- تطوير قدرات إدارة الموارد المنتجة وتنويع مصادر الدخل؛
- توطيد دعائم النظام الوطني لتخفيف وطأة الكوارث الطبيعية.

٤٥- وسيتكون النشاط من شقين هما: الشق الأول ويرمي إلى إنشاء القاعدة اللازمة لكي تصبح الأسر الفقيرة أقل عرضة لانعدام الأمن الغذائي، لاسيما تطوير القدرة على مواجهة التأثيرات الناجمة عن الكوارث الطبيعية؛ أما الشق الثاني فيتمثل في إنشاء آلية للتدخل عند وقوع الأزمات الغذائية وتخفيف وطأتها على أشد الأسر ضعفا.

٤٦- وستركز أنشطة الغذاء مقابل العمل بصورة أساسية على إنشاء الأصول ذات الصلة المباشرة بالأراضي والمياه وهما الموردان المنتجان الرئيسيان المتوافران للأسر الفقيرة وعلى المحافظة على هذه الأصول. وستدعم المعونة الغذائية أنشطة شتى من قبيل صون التربة واستصلاح الأراضي المنخفضة وإنشاء هياكل الري الصغيرة أو إصلاحها. وسيواصل **البرنامج** تقديم الدعم بوجه خاص لإدارة مورد حيوي بالنسبة للمناطق المستهدفة ألا وهو الماء. وسيتلقى نفس المستفيدين ولاسيما النساء منهم معونة غذائية في إطار أنشطة الغذاء مقابل التدريب سعيا لمحو الأمية الوظيفية وإدرار الدخل. ومن مجالات التدريب الأخرى ذات الأهمية إدارة الأصول المنتجة بالاستعانة بأساليب إنتاج أفضل. وستنفذ أنشطة الغذاء مقابل العمل والغذاء مقابل التدريب بالتنسيق مع وزارة التنمية الريفية.

٤٧- وستتيح السياسة الوطنية لتحقيق اللامركزية التي يجري تنفيذها في الوقت الراهن الفرصة **للبرنامج** وللمنظمات غير الحكومية الشريكة للعمل مع الهيئات المحلية بصفة مباشرة.

٤٨- وسيصبح الشق المتعلق بتخفيف وطأة الكوارث جزءا من النظام الوطني لكفالة الأمن الغذائي وذلك بفضل مشاركة **البرنامج** في برنامج إعادة هيكلة أسواق الحبوب. وسيزود المخزون الوطني للأمن الغذائي بحصة مباشرة من الحبوب كلها. ويمكن هذا المخزون من مواجهة الأزمات الغذائية التي تحدث أثناء الفترة الانتقالية، وبصفة عامة في الجيوب التقليدية التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي في المنطقة الساحلية. وحسب ما تتسم به الأزمة من خطورة، فمن المستطاع استخدام مساهمة **البرنامج** في المخزون الوطني للأمن الغذائي للقيام بعمليات توزيع مجانية أو لتوسيع نطاق أنشطة الغذاء مقابل العمل في المناطق التي تحدث فيها حالات طارئة، وفي هذه الحالة، فإن من شأن المعونة الغذائية، فضلا عن سد النقص المؤقت في الأغذية التي تعاني منه الأسر أن تيسر إنشاء الأصول المنتجة الكفيلة بتحسين قدرة السكان على مواجهة هذه الأزمات بصورة أفضل.

⇦ *التغذية التكميلية وتقديم الدعم لخدمات الصحة المجتمعية*

٤٩- تهدف المعونة المقدمة إلى قطاع الصحة إلى تمكين صغار السن من الأطفال والحوامل والمرضعات من سد احتياجاتهم التغذوية والصحية. وهي تحتل مركز الصدارة في سياسة **البرنامج** الرامية إلى تحفيز التنمية. ومن الأهداف المباشرة التي تسعى إلى تحقيقها، معالجة حالة الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية من خلال التغذية التكميلية وتغيير الممارسات التي تتبعها الأمهات في تغذية أطفالهن وصحتهم (لاسيما الفطام). ويتوخى أن تؤدي الأنشطة التي تحظى بالدعم في الأجل الطويل إلى تخفيض معدل سوء التغذية بين الأطفال (من سن الولادة إلى ٥ سنوات) في المناطق المستفيدة.

٥٠- ويندرج هذا النشاط في إطار البرنامج الخماسي للتنمية الصحية والاجتماعية الذي تنفذه الحكومة والذي يسعى من الوجهة الاستراتيجية إلى إنشاء خدمات صحية لا مركزية تستند إلى الهياكل المجتمعية. وسينفذ هذا النشاط بالتنسيق مع أجهزة وزارة الصحة ومن خلال المنظمات غير الحكومية التي لديها ما يلزم من المؤهلات ومن القدرة على التنفيذ. ويسعى النشاط إلى استحداث شكل من أغذية الفطام يمكن إنتاجه في المجتمعات المحلية من الأغذية المتوافرة محليا.

٥١- وسيتم التعرض لجائحة فيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة/ مرض الأيدز والوقاية منها أثناء دورات التوعية وتدريب في مجال الرعاية الصحية والتغذية الموجهة للأمهات.

آفاق البرمجة المشتركة مع هيئات وشركاء آخرين

٥٢- تم فيما سبق بيان أن الاستراتيجية الحالية قد أعدت بالتشاور مع الهيئات الحكومية والشركاء الآخرين المحتملين وبمشاركة منهم. وقد أستفيد في عملية الإعداد من المناقشات التي جرت بشأن إعداد خطة الأمم المتحدة الإطارية التي شارك فيها البرنامج مشاركة فعالة. وأثناء تلك العملية تم استكشاف فرص البرمجة المشتركة مع هيئات المنظومة الأخرى ولكنها لا تزال في مرحلة التصور. ولايزال التخطيط الداخلي والهيكل المؤسسي وميزانيات برامج الهيئات الراغبة في التعاون مع **البرنامج** قيد الإعداد.

٥٣- أما في مجال التعليم، فمن المعتزم التعاون مع منظمة اليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية. وثمة فرص للبرمجة المشتركة مع منظمة اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة لمكافحة مرض الأيدز في مجال الصحة والتغذية. وقد أبدى الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة استعدادهما للتعاون في إطار أنشطة الغذاء مقابل العمل / الغذاء مقابل التدريب. وفي ضوء التجربة المكتسبة من البرنامج الذي يجري تنفيذه في الوقت الراهن في مجال الشراكة مع المنظمات غير الحكومية، ستقوم هذه المنظمات بتنفيذ جميع الأنشطة المقبلة. وسيتم إبرام ترتيبات تنفيذية جديدة مع عدد محدود من المنظمات غير الحكومية يتم اختياره على أسس دقيقة، على نحو ما أوصى به تقييم البرنامج القطري الحالي.

طرائق تقديم مساعدة البرنامج

٥٤- سيواصل **البرنامج**، على نحو ما درج عليه في الماضي، شراء الحبوب محليا كلما سمحت الظروف السائدة في الأسواق المحلية بذلك. أما بقية المواد الغذائية التي تتألف منها مختلف الحصص المراد استخدامها في كل نشاط فسيتم استيرادها. وبشأن تقديم المساعدة إلى قطاع الصحة، سيتم إعداد صيغة لأغذية الفطام تستدعي شراء كميات محدودة جدا من الحبوب المحلية ثم إنتاجها على سبيل التجربة. وسيستعاض عن الحصة التقليدية بالدقيق كلما مكن إنتاج المجتمعات المحلية من ذلك سواء من الناحية الفنية أو المالية.

النتائج التنفيذية المحتملة

٥٥- على الصعيد المحلي، سيتخذ القرار المتعلق بنوع المعونة الغذائية المراد تقديمها وبحجمها لا بالتنسيق مع السلطات المحلية والنظير المكلف بتنفيذها (منظمة غير حكومية فحسب)، بل ومع الهيئات المحلية أيضا. وستكون الاحتياجات والخطط المضمنة في الخطط الإقليمية للتنمية ولمكافحة الفقر لهذه الهيئات المحلية التي تمثل المجتمع المدني، معايير أساسية لتحديد أوجه معونة **البرنامج** وتنظيمها. وستكون الخطط التي سيتم إعدادها على مستوى الهيئات المحلية أيضا الأساس اللازم لكفالة التكامل الذي لا غنى عنه بين مختلف أنشطة البرنامج القطري المقبل.

٥٦- وسيولي نظام المعلومات الذي تعتمد عليه أعمال متابعة وتقييم كل نشاط من أنشطة البرنامج القطري أهمية خاصة لمؤشرات النتائج المصنفة حسب نوع الجنس في الحالات التي يكون فيها هذا الضرب من المعلومات مهما ومتاحا.

٥٧- وستركز الاستراتيجية المزمع اتباعها على إدراج النساء ضمن المستفيدين من معونة **البرنامج**. وفي مضمار التعليم الابتدائي وأنشطة الغذاء مقابل العمل والغذاء مقابل التدريب، ستمثل الفتيات والنساء أكثر من ٥٠ في المائة من المستفيدين. أما المعونة المقدمة للفئات الضعيفة، فستقتصر بحكم طبيعتها على النساء والأطفال. وعلى نفس الشاكلة، سيشجع البرنامج القطري المقبل مشاركة النساء في الهياكل المحلية الجديدة لاتخاذ القرارات من خلال برامج محو الأمية الوظيفية وبرامج التدريب التي ستجعلهن أكثر أهلا للمشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر على المجتمع المحلي.

المشكلات والمخاطر الرئيسية

٥٨- تتسق هذه الاستراتيجية الرامية إلى تحقيق التنمية المجتمعية اتساقا كاملا مع سياسة حكومة مالي التي تعمل في الوقت الراهن على تحويل مزيد من السلطات إلى المؤسسات الإقليمية والمجتمعية الجديدة. ومن المتوقع أن تنهض هذه المؤسسات بدور متعاظم الأهمية في تخطيط ومتابعة الأنشطة المدعومة بالمعونة الغذائية وأن توفر في الوقت نفسه ما يلزم من الدعم التقني والمالي. بيد أن المؤسسات المحلية لا تتمتع، في الوقت الراهن، إلا بقدر محدود جدا من الموارد والقدرات الفنية. ومع ذلك، فإن نجاح هذا النهج سيكون رهينا إلى حد بعيد بما تبديه الحكومة المالية من التزام وما تقدمه من موارد لتنفيذ عملية إحلال اللامركزية. ومن المهم أيضا الحصول على الدعم المالي والتقني من الجهات المانحة مثل هيئات الأمم المتحدة.

٥٩- وإذا تعذر الحصول على مساهمات من الموارد غير الغذائية من الشركاء المحتملين، فإن تنفيذ أنشطة البرنامج القطري قد تتأخر، بل والأدهى من ذلك أنها لن تتمكن من تحقيق أهدافها الإنمائية.

٦٠- وقد يؤدي حدوث أزمة كبيرة مثل الجفاف الحاد (وهو خطر ماثل دائما في المنطقة دون الإقليمية الساحلية) أو تزعزع الأمن في شمال البلاد إلى إعاقة تنفيذ الأنشطة الإنمائية المزمع الاضطلاع بها.

الملحق

برنامج الأغذية العالمي

مالي
الهشاشة الهيكلية إزاء انعدام الأمن الغذائي

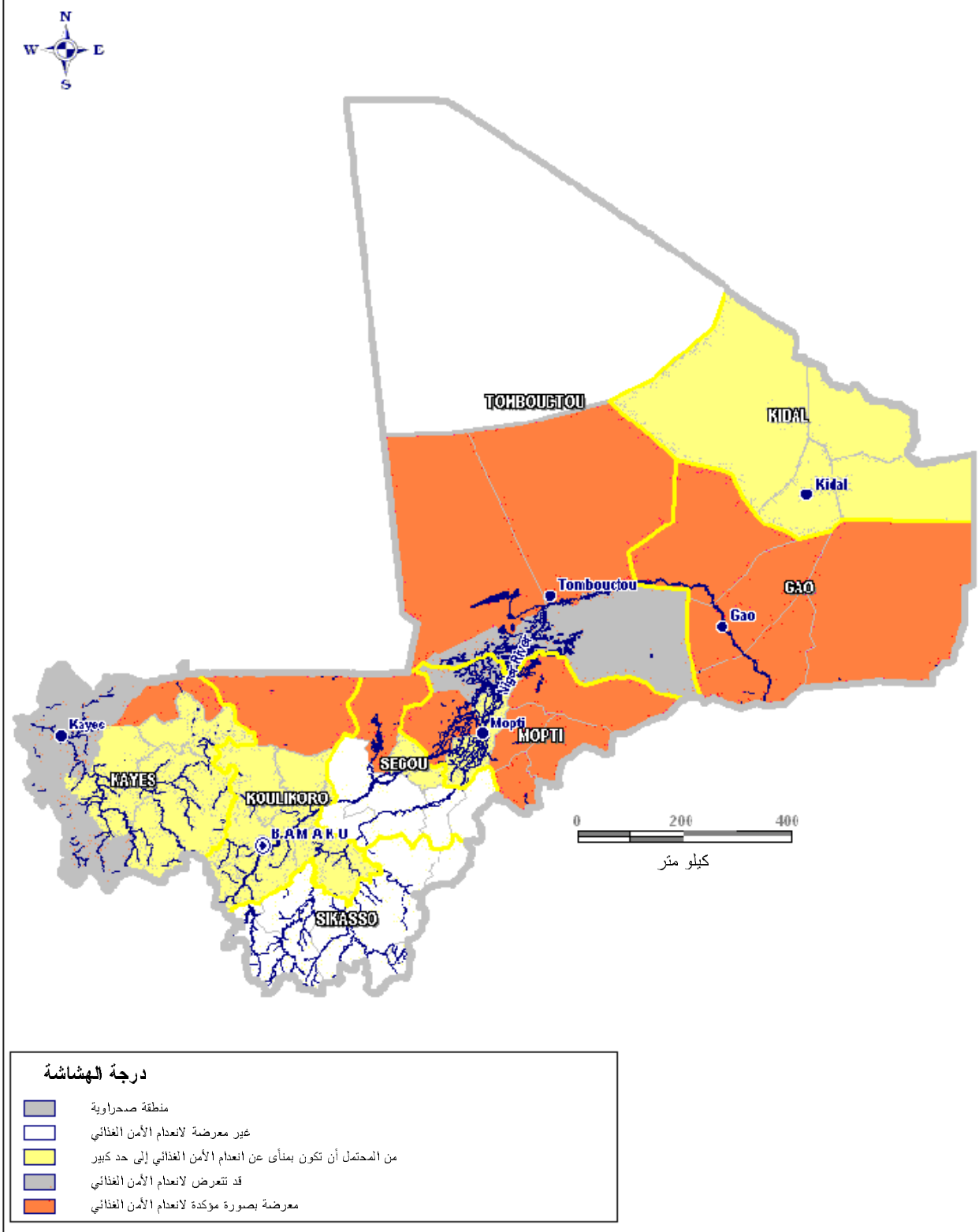

طريقة رسم الحدود في هذه الخريطة لا تعني أي حكم من جانب البرنامج على الوضع القانوني لأي منطقة أو بلد أو أي إقرار أو قبول بهذه الحدود.